

الاسم والمسمى^(١)

لابن السيد البطلْيوسِي
تحقيق: أحمد فاروق

المقدمة:

من الجائز أن نقول: إن أول من أدلى بدلوه في موضوع الاسم والمسمى هو ابن السيد البطلْيوسِي، على الرغم من أن بعض الرواة قالوا إن ابن باجة كتب رسالة في هذا الموضوع^(٢)، وذلك لأننا لا نعلم ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إذ لم نعثر على نسخة لها، كما لم نجد لها وصفا في المصادر التي بين أيدينا، مع أن البطلْيوسِي وابن باجة متعاصران، فليس في وسعنا أن نجزم من منهما عالج الموضوع أولاً، والذي نعرفه فقط أن رجلاً سأل ابن السيد عن أمر الاسم والمسمى فأجابه بهذه الرسالة.

ومما لا شك فيه أن الموضوع طريف، وقد تناوله بعض العلماء، فاختلقت آراؤهم واضطربت، فأضحت هذه المسألة عويصة، وغنمت على بعض الناس فذهبوا فيها مذاهب شتى كما يتبين من مقدمة رسالة البطلْيوسِي.

عالج ابن السيد هذا الموضوع، فجمع ما كان يعلمه مما يتعلق به، وأورد الأمثلة والنظائر من القرآن والحديث وكلام العرب توضيحاً لرأيه فأحسن.

قسم صاحبنا الكلام في ذلك على أربعة أبواب:

- ١ - كيف يكون الاسم غير المسمى.
- ٢ - كيف يكون الاسم هو المسمى.

(١) دفعت المجلة هذا النص إلى الأستاذ راتب النفاخ فأبدى عليه بعض التعليقات التي أثبتناها في مكانها مسبوقة ب (٥)، فله الشكر.

(٢) انحل جنثالث بالينا . تاريخ الفكر الأندلسي (معرب) ط . القاهرة ١٩٥٥ م . ص : ٣٣٧ .

- ٣ - كيف يكون المسمى هو التسمية .
- ٤ - كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى .
- ومن ثم فصل هذه الأبواب ، وحاول أن يعرض ما عنده من المعلومات توضحاً لهذه المسألة .
- وقد ذاع صيت الرسالة ، فأقبل جمهور العلماء عليها إقبالا عظيماً ، وتناقشوا فيها ، ورد عليها الإمام السهيلي ، إلا أننا لا نعرف عن هذا الرد سوى أن عبد القادر البغدادي أورد بعضه في خزانة الأدب (١) .
- وأهمية هذه الرسالة تعود إلى أن المؤلف ذكر في بابها الثالث مسألة تختص بها اللغة العربية دون سائر الألسنة ، وهي أن كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي مصدره على مثال مفعوله قياساً مطرداً .

نسخ الرسالة :

- أغفل أكثر من ترجم لابن السيد الإشارة إلى هذه الرسالة ، إلا أن بروكلمان ذكرها في كتابه : تاريخ الأدب العربي ، وذكر أنه لم يعثر إلا على نسخة واحدة منها وذلك في إستانبول .
- وحين أزمعت على تحقيقها ، توفّر لي منها نسختان أخريان . واحدة في الإسكوريال وجدها الدكتور محمد صفيح حسن المعصومي حين إقامته هناك لمهمة علمية ، وواحدة عثرت عليها في مكتبة تشستربيتي ، وهما وصفاً لكل من النسخ الثلاث :

- ١ - النسخة التي ورد ذكرها في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢) توجد في إستانبول في خزانة فيض الله أفندي (هذه المكتبة الآن في قسم « ملت كتيبخانه سي » وتقع بإزاء مسجد السلطان محمد الفاتح رحمه

(١) عبد القادر بن عمر البغدادي : خزانة الادب . تحقيق الميمني ط . السلفية بالقاهرة . ج ٤ .

(٢) C. Brockelmann : Geschichte der Arabischen. Litteratur. (٢) Leiden, E. J. Brill, 1937. Sup. I. P. 758.

الله) ضمن مجموع رقمه (٢١٦١) ، يشتمل على كتب ورسائل منها مثلاً: بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ، ومنها رسالتنا هذه (١٩٦ السطر الخامس - ١٩٨) ، إلا ان الناسخ لم يذكر اسمها ولا مكان كتابتها .

أوراق هذا المجموع نحو (٢١٥) ورقة ، وكل صفحة فيه تحتوي على (٢٩) سطراً ، والمقياس ١٧ × ١٤ سم .

العناوين كتبت بالحمرة ، وبعض الأمور المهمة أشير إليها بالحمرة كذلك ، والخط مغربي كوفي في أول المجموع ، ونسخ في آخره .

والرسالة منسوخة مباشرة عن نسخة المؤلف ومصححة من قبله ، ولهذا جعلناها أصلاً . وأثبتنا بعض الكلمات عن النسختين الآخرين .

وأنا مدين للدكتور محمد حميد الله في الحصول عليها ، فقد أحسن إلي بنسخها من المكتبة المذكورة في جلستي ٢٥ و ٢٨ صفر ١٣٨٩ هـ ، وقابلها بأصلها ، وزودني بوصفها ، فله أعطر الشكر .

٢ - النسخة التي جاء بها الدكتور محمد صغير حسن المعصومي توجد في الإسكوريال ضمن مجموع رقمه (١١٠٧) ، يشتمل على : كتاب الخلاف للبغوي (١ - ٦٨) ، اللئيم للشيرازي (٦٩ - ١١٧) ، الإشارة للباجي (١١٨ - ١٣٣) ، فرسالتنا (١٣٤ - ١٣٧) ثم كتاب : التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم (١٣٨ - ١٦٧) .

وهي مكتوبة بخط مغربي ، وفي صفحتها ٢٤ سطراً . ورمزنا لها بحرف الكاف .

٣ - نسخة مكتبة تشستر بيتي : The Chester Beatty Library (١) ضمن مجموع رقمه (٤٣٢٥) ، يشتمل على (١٨) رسالة ، جميعها عن ابن السيد البطليوسي ، ورسالتنا موجودة بعد الورقة (١٦) في نحو (٥) أوراق ، وكل صفحة تحتوي على (٢٥) سطراً ، مكتوبة بخط أندلسي جيد .

The Chester Beatty Library : A Handlist of the Arabic (١)
Manuscripts. Dublin, 1962, Vol.V. P. 102.

كانت النسخة في وقت ما بجامع الأزهر في رواق الأروام ، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، ولكن عليها أسماء لبعض من الطلبة الذين طالعوها ، وتوقيع وخاتم باسم محمد الكفوي (؟) ، ولعل دراسة هذه الأسماء تساعد على معرفة تاريخ نسخها . وقد رمزنا لها بحرف الباء .

اسم الرسالة :

اختلفت النسخ في اسم هذه الرسالة ، إذ المؤلف لم يذكره في النص ، بل لم يذكره عندما صحح النسخة الأولى ، وأما ما نجده من الأسماء فمن ناسخها :

فقد كتب محمد الكفوي في بداية النسخة (ب) : « رسالة في تحقيق الفرق بين الاسم والمسمى » ، ولكنه ختمها ب : « المقالة في الاسم والمسمى » .

والنسخة (ك) نجد في أولها : « كتاب الاسم والمسمى » وفي آخرها : « الكلام في الاسم والمسمى » .

وقد استفاد البغدادي في تأليفه : خزنة الأدب (١) من هذه الرسالة فأورد فيه اسمها : الاسم ، فيه تأليف لابن السيد البطليوسي .

ولدى دراسة هذه العبارات والاختلافات نصل إلى أن اسم الرسالة هو : « الاسم والمسمى » وأما ما زيد من كلمات ، فمن عند ناسخها ليس غير .

مؤلف الرسالة :

هو الأديب الشهير أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، ألف كثيراً في الأدب العربي ، وشرح بعض كتب الفلسفة .

ولد ببطليوس سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م ، وهي قرية في الأندلس ، ذات شهرة عظيمة ، أنجبت العلماء الجهابذة ، وقد نشأ صاحبنا فيها وترعرع ، وحصل فنون العلم ، فطارت شهرته في الأندلس حتى بلغت البلاط .

(١) خزنة الأدب (تحقيق الميني) ج ٤ ص ٢٦١ .

- توفي ببلنسية في شهر رجب سنة ٥٢١ هـ / تموز سنة ١١٢٧ م .
وانظر في ترجمته :
- ١ - أبو القاسم خلف بن عبد الملك ، ابن بشكوال : كتاب الصلاة ط . القاهرة ١٩٥٥ م ، ج ١ ص ٢٨٢ ، وما بعدها .
 - ٢ - أبو العباس المقرئ : نفع الطيب . ط . بريل (ليدن) ج ١ ص ١١٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٥٦٥ ، ج ٢ ص ١٩٥ ، ٣١٦ .
 - ٣ - فتح بن خاقان : قلائد العقيان : ط . باريز باعثناء الكونت دحداح ، سنة ١٨٦٠ م . ص ٢٢١ وما بعدها .
 - ٤ - شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ : أزهار الرياض في أخبار عياض . ط . القاهرة ، ١٣٥٨ هـ . ج ٣ ص ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٤٦ (ورد ذكره في بعض الصفحات) .
 - ٥ - انخل جنتالث بالينا : تأريخ الفكر الأندلسي (معرب) ط . القاهرة ١٩٥٥ م ص ٣٣٦ .
 - ٦ - ألدو ميلي : العلم عند العرب (معرب) . ط . القاهرة ١٩٦٢ م ص ٣٧٥ ، ٣٦٧ .
 - ٧ - عمر فروخ : تأريخ الفكر العربي . ط . بيروت ، ١٩٦٢ م . ص ٤٩٤ وما بعدها .
 - ٨ - خير الدين الزركلي : الأعلام الط . الثانية ج ٤ ص ٢٦٨ .
 - ٩ - Encyclopaedia of Islam (new ed.) Art. Al- Batalyawsi

أحمد فاروق

أيلول « سبتمبر » ١٩٧١ م

معهد الأبحاث الإسلامية
باسلام آباد ، باكستان

الاسم والمسمى

[بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا
عونك يا معين] ١ قال الفقيه الأستاذ الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد
بن السّيد البَطْنِيّوسي رحمه الله :

الحمد لله الذي منّ علينا بالهدى وأنعم وعلّمنا ما لم نكن نعلم .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم . سألتني - أعزك الله بالتقوى
وجمع لك خير الآخرة والأولى - عما كثر فيه خوض المتكلمين ٢ من أمر
الاسم والمسمى وقلت : كيف يصح أن يقال إن أحدهما هو الآخر وذلك
محال في الظاهر لأن العبارة غير المعبر عنه باتفاق (اه) . ولو صحّ ذلك
أن يكون الاسم هو المسمى (*) لوجب أن يروى من قال : ماء ، ويشبع
من قال : طعام ، ويحترق (فم) ٣ من قال : نار ، ويموت من قال : سمّ ،
كما قال ابن جدار :

هياتَ يا أختَ أَلِّبِجَا غَلَطْتَ في الأسمِ والمسمى
لو كانَ هذا وقيلَ : سمّ مات إذَنُ مَنْ يَقُولُ : سَمًّا

ولعمري لقد جرت في القضية ومِلتَ مع العصبية فإني لا أعلم أحداً
من أصحابنا من قال (* *) : إن العبارة هي المعبر عنه ، فيلزم من قولهم
ما أردتَ أن تنتج منه . وإنما قالوا : إن الاسم هو المسمى على وجه غير
الوجه الذي ذهبت إليه ، حسبما تراه من كتابنا هذا بحول الله تعالى
وتقف عليه .

(*) في العبارة قلق ، وقد يكون صوابها « ولو صح أن يكون الاسم ... » بإسقاط
« ذلك » ، أو « ولو صح ذلك أي أن يكون ... » .

(* *) لا موضع لـ « مَنْ » قبل « قال » فلعلها مقحمة ، إلا أن يكون صواب العبارة :
« أعلم من أصحابنا من قال ... » بإسقاط « أحدا » فتكون « من » نكرة بمعنى « رجل » أو
« شخص » .

وقد تأملت القولين على شدة ما بينهما من التباين والتنافره ، فوجدت كل واحد منهما يصح من (وجهه) شير الوجه الذي يصح منه الآخر .
وقسمت الكلام في ذلك على أربعة أبواب :

- و الباب الأول منها أذكر فيه : كيف يكون الاسم غير المسمى ؛
 - و الباب الثاني أذكر فيه : كيف يكون الاسم هو المسمى ؛
 - و الباب الثالث أذكر فيه : كيف يكون (المسمى ٧) هو التسمية ؛
 - و الباب الرابع أذكر فيه : كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة أخرى .
- وأنا أسأل الله العون على ما أنويه والتجاوز عن خلل إن وقع فيه .
(إنه ولي الفضل ومُسديه ، لا رب غيره) ٨ .

الباب الأول

في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى

هذا النوع أشهر الأنواع الأربعة عند الجمهور فلذلك قدمنا القول فيه . اعلم أن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : « ما اسمك ؟ وعرفني باسمك » ، لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هي ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولهم : « محوت اسم زيد من الكتاب وأثبت اسمه في الديوان » . فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية في هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ، كما يقال : سيف وصمصام وحسام . والاسم هنا فان كان يفيد (٥) ما تفيد التسمية فبينهما فرق ، وذلك أن التسمية مصدر من قولك : سميت الشيء أسميه تسميةً فأنا مسمٍ وهو مسمى ، كقولك سويتُه أسويته تسويةً فأنا مسوٍ وهو مسوئٌ والاسم ليس بمصدر . إنما يراد به الألفاظ المعبر بها من الأشياء (٥٥) كزيد وعمر و جواهر وعرض . ويدل لك على الفرق بينهما أن « التسمية » تعمل عمل الفعل (والاسم لا يعمل عمل الفعل ١٠) الأثرى أنك تقول : (٩٦ب) عجبت من

- (٥) أظن الصواب « ... وان كان يفيد ... »
- (٥٥) لعل الصواب : « ... عن الأشياء ... »

تسمية زيد ابنه كلباً، كما تقول: «عجبت من تسوية زيد الثوب»، ولا تقول: «عجبت من اسم زيد ابنه كلباً»، وهذا كما تقول: «عجبت من قوت زيد عياله»، يفتح القاف فإن ضمنت القاف لم يجر لأن «القوت» يفتح القاف مصدر «قائه يقوته قوتا». و«القوت» بضم القاف: الطعام نفسه، فجرى مجرى الاسم في الامتناع من العمل لأنه نوع من أنواع الاسم. فمما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى: (والله الأسماء الحسنی فادعوه بها) ١١. يريد التسميات، ومن ذلك قوله ذلك صلى الله عليه وسلم: إن الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة ١٢. ولو كان الاسم ها هنا هو المسمى بعينه لكان الله تعالى تسعة وتسعين شيئاً، وهذا كفرٌ بإجماع. ومن هذا الباب قول عائشة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم: « والله يارسول الله ما أهرج إلا اسمك ١٣ ». ومنه قول النابغة الذبياني:

بُنْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا
يُهْدِي إِلَيَّ غَرَابَ الْأَشْعَارِ ١٤

ومنه قول الراجز: سميتها، إذ ولدت: تموت ١٥

وقول الآخر:

وَسَمِيَّتُهُ يَحْيَى لِحْيَا فَلَمْ يَكُنْ
لِرَدِّ قَضَاءِ اللَّهِ فِيهِ سَبِيلٌ

[ولو كان الاسم ها هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمى «يموت» ويحيا من سمى يحيى ١٦] ومنه قول علي رضي الله عنه: أنا الذي سمّني أمي حيدر ١٧.

وهذا النوع كثير في القرآن والحديث [وكلام العرب ١٨] يفني ما ذكرناه منه (××) عن الإكثار منه.

(×) صحة بيت علي رضي الله عنه:

أنا الذي سمّني أمي حيدر.

بحذف الياء من «سمتن» والاجتزاء بالكسرة ليمتاز البيت -

(××) لعل الصواب: «...».

الباب الثاني

في تبين كيف يصح أن يقال: إن الاسم هو المسمى .

اعلم أنه لا يصح أن يقال: إن الاسم هو المسمى على معنى: إن العبارة هي المعبر عنه وإن اللفظ هو الشخص ، فإن ذلك محال لا يتصور في لبّ . وإذا ثبت هذا ، سقط اعتراض من قال: إنه يلزم من ذلك أن يحترق فم من قال: نار ، ويشبع من قال: طعام . وصح أن هذا الاعتراض جهل من قائله أو مغالطة . ولكن يقال: إن الاسم هو المسمى على معانٍ [ثلاثة] ١٩ : منها ما يجري مجرى المجاز ؛ ومنها ما يجري مجرى الحقيقة .

الأول منها أن العلة التي أوجبت وضع الأسماء على المسميات إنما هي مفيبها عن مشاهدة الحواس لها . ولو كانت الأشياء كلها بحيث تدركها الحواس لم تحتج إلى الأسماء ولكن لما لم يمكن مشاهدة الأشياء كلها ، احتاج من شاهد منها شيئاً أن يخبر عنه من لم يشاهده فأوجب ذلك وضع الأسماء باتفاق ؛ أو لمعنى آخر على الخلاف في ذلك . فقيل: «رجل وفرس وحمارة» ونحو ذلك ، فصارت هذه الأسماء تنوب في تصور المعاني في نفوس السامعين مناب المسميات أنفسها لو شاهدوها . فإذا قال القائل: « رأيت جملاً » ؛ تصور من هذا الاسم في نفس السامع ما كان يتصوره من المسمى الواقع تحته لو شاهده . فلما ناب الاسم من هذا الوجه مناب المسمى في التصور كان المتصور من كل واحد منهما شيئاً واحداً ، جاز من هذا الوجه أن يقال: إن الاسم هو المسمى على ضرب من التأويل وإن كنا لا نشك في أن العبارة غير المعبر عنه ، فهذا وجه .

والوجه الثاني أكثر ما يبين في الأسماء التي تشتق للمسمى من معانٍ موجودة فيه قائمة به ، كقولك ٢٠ لمن وجدت فيه الحياة: حيّ ، ولمن وجدت فيه الحركة: متحرك ، ونحو ذلك . فالاسم في هذا النوع لازم للمسمى يرتفع بارتفاعه ويوجد بوجوده إلا ترى أن الحياة إذا بطل وجودها من الجسم ٢١ بطل أن يقال له: حيّ ، وإذا بطل أن يقال له: حيّ ، بطل أن تكون به حياة ، وكذلك إذا بطل وجود الحركة في الجسم بطل أن يقال له متحرك وإذا بطل أن يقال له متحرك بطل أن تكون فيه

حركة ، فيجوز من هذا الوجه أيضاً أن يقال : إن الاسم هو المسمى إذا ٢٢ كان يوجد بوجوده ويرتفع بارتفاعه على ضرب من التأويل ، وإن كنا لا نشك في أن العبارة غير المعبر عنه .

والوجه الثالث ، إن العرب قد تذهب بالاسم إلى المعنى الواقع تحت التسمية فيقولون : هذا مسمى زيد أي هذا المسمى بهذه اللفظة التي هي الزاي والياء والذال ، ويقولون ٢٣ في هذا المعنى هذا اسم زيد فيجعلون الاسم والمسمى ٢٤ في هذا الباب مترادفين على المعنى الواقع تحت [٩٧ ألف] التسمية كما جعلوا الاسم والتسمية في الباب الأول مترادفين على العبارة ، وهذا طريف ٢٥ من كلام العرب يحتاج إلى فضل نظر ويجيء في كلام العرب على ضربين : أحدهما ضريح فيه بلفظ الاسم حتى بان لتأمله ، والثاني لم يصرح فيه بلفظ الاسم ولكنه موجود من طريق المعنى فمما صرح فيه بلفظ الاسم ، قول ذي الرمة :

كأنها أمٌ ساجي الطرفِ أخذَها
مستودعٌ خمر الوعاء مرخومٌ
لا يتعش الطرف إلا ما تخوننه
داعٍ يناديه باسم الماء مبغومٌ ٢٦

وصف غزالاً استودعته أمه في الخمر وهو كل ما يوارى الإنسان من شجر وغيره . و « الوعاء » : رملة لينة . و « مرخوم » : محبوب يقال : « ألقى عليه رخمته » أي محبته . يقول : هو نائم في الخمر لا يتنبه من النعاس إلا إذا تفقدته أمه للرضاع فصاحت به : « ماء ماء » ، وهو حكاية صوت الطيبي ، ويعني بالداعي أمه ، و « البنغام » : صوت الطيبي . يقال « بغمت الطيبة فهي باغمة » والمدعو به « مبغوم به » فتقديره : يناديه بمسمى الماء ، أي بالصوت المسمى ماء ، فوضع الاسم موضع المسمى وصارت الفائدة من قوله : يناديه باسم الماء ومن قوله : يناديه بالماء ، واحدة . قد بين ذلك ذو الرمة في قصيدة له أخرى فقال :

فَنَادَى بِهٖ مَاءٍ إِذَا نَارَ ثَوْرَةٍ
أَصْبَحُ ثَوَّامٌ يَقُومُ وَيَخْرُقُ^{٢٧}

يريد بقوله ، فنادى به ماء ، ما أراد بقوله : يناديه باسم الماء مبعوم^{٢٨} ،
ونحو من ذلك قول ذي الرمة أيضا يصف إبلا تشرب الماء في الحوض :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَشَلِّمٍ
جَوَّانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ^{٢٩}

وشيب : حكاية أصوات مشافر الإبل إذا شربت الماء ، فمعنى تداعين
باسم الشيب : تداعين بمسمى الشيب أي بالصوت المسمى شيبا .
وقد بين ذلك الراعي بقوله :

إِذَا مَا دَعَتْ شَيْبًا بِجَنَبِيْ مُعْنِيْزَةٍ
مُشَافِرُهَا فِي مَاءِ مَزْنٍ وَبَاقِلٍ^{٣٠}

فصار قول الراعي : إذا مَا دَعَتْ شَيْبًا وقول ذي الرمة : تداعين باسم
الشيب يرجعان إلى معنى واحد .
ومن هذا الباب قول لبيد :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمِ السَّلَامِ عَلَيَكُمَا
وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَا^{٣١}

تقديره : ثم مسمى السلام عليكما ، أي ثم الشيء المسمى سلاما
عليكما فصارت الفائدة من قوله : ثم اسم السلام عليكما كالفائدة من
قول جرير :

يَا أُخْتِ نَاجِيَةَ السَّلَامِ عَلَيَكُمُ
قَبْلَ الرَّحِيلِ وَقَبْلَ لَوْمِ الْعُدَلِ^{٣٢}

فالاسم في هذه المواضع هو المسمى بعينه وهما مترادفان ٢٢ على معنى واحد كما كان الاسم والتسمية في الباب الأول . وقد تأول الناس في هذه الآيات تأويلين غير التأويل الذي ذكرناه . أحدهما تأويل أبي عبيدة معمر بن المثنى وذلك : أنه كان يذهب إلى أن الاسم في هذه المواضع زائد والتقدير عنده : تداعين بالشيب وداع يناديه بالماء و « إلى الحول ثم السلام عليكما » . والتأويل الثاني حكاه ابن جني عن أبي عليّ الفارسي، وهو أنه كان يحمل هذه الآيات على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه ، فالتقدير عنده : يناديه باسم معنى الماء واسم معنى الماء هو الماء بعينه . وكذلك : تداعين باسم الشيب أي باسم معنى الشيب ، واسم معنى الشيب هو الشيب بعينه . وكذلك قول لبيد : « ثم اسم السلام » تقديره عنده ثم اسم معنى السلام واسم معنى السلام هو السلام بعينه ، فتأولها أبو عبيدة على أن في الكلام زيادة . وتأولها الفارسي على أن في الكلام حذفاً وهو ضد قول أبي عبيدة ، والقول الأول لا يوجب في الكلام زيادة ولا حذفاً فهو أولى بالتأويل ٢٤ .

فمما يمكن أن يتأول على هذا قوله تعالى : (سبح اسم ربك الأعلى) ٢٥ أي سبح المسمى بربك . وكذلك قوله : (ما تعبدون من دونه إلاّ أسماءٌ سمّيتوها) ٢٦ ، أي مسميات . وإنما قلنا : إن هاتين الآيتين يمكن تأويلهما على هذا ، ولم نقل إنه لا يجوز غير ذلك لأنه يمكن تأويلهما على أن الاسم غير المسمى لأن التسبيح في اللغة ، التنزيه واسم الله تعالى [٩٧ ب] الذي هو عبارة عنه ينبغي أن يُنزه ويكرم ، فلا يذكر في المواضع التي لا يليق ذكره بها ، ويكون التقدير في الآية الثانية : إلاّ أصحاب أسماء ، فحذف المضاف : فهذا هو النوع الذي صرّحت فيه العرب بوضع الاسم موضع المسمى .

وأما النوع الثاني الذي لم تصرّح فيه بذكر الاسم لأنه ٢٧ موجود من طريق المعنى ، فمنه قولهم : كتبت اسم زيد ، فليس المراد أنه كتب اسم هذه اللفظة التي هي الزاي والياء والذال ، وإنما يريد أنه كتب اسم المسمى الواقع تحتها فأقام اللفظة التي هي الاسم مقام المعنى الواقع تحتها ولا يصح تأويله إلاّ على ذلك . وإن لم تقل ذلك لزمك أن تجعل للتسمية تسمية وللعبارة عبارة ٢٨ ، وكذلك قولهم رأيت زيدا إتما يريدون : [رأيت] ٢٩ المعنى الواقع تحت هذه اللفظة ، وعلى هذا مجرى

كلام العرب وغيرهم . فلما كان المسمى من هذه الجهة لا سبيل إلى تصويره في نفس مَنْ يخاطبه إلا بوساطة اسمه ، جاز من هذه الجهة أن يقال إن الاسم هو المسمى وإن كان العلم محيطاً بأن اللفظ ليس المعنى الواقع تحته . ومما أضافوا فيه المسمى إلى اسمه الذي يراد به التسمية والعبارة وإن كانوا لم يصرحوا فيه بالمسمى ، ما حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي في قولهم : هذا ذو زيد ، أي صاحب هذا الاسم ، فهذا كقولهم ٤٠ : هذا مسمى زيد أي المسمى بهذه اللفظة فأجروه مجرى قولهم : هذا ذو مال « وعلى هذا قول الكُمَيْتِ :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ

نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظَمَاءً وَالْبُؤْسُ ٤١

يريد المسمين بآل النبي ومثله قول الأعشى :

وَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ

ذُو آلِ حَسَّانٍ يُزْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرَّعَا ٤٢

أي صبَّحهم المسمون بآل حسَّان ، ومثله قول جميل :

بُشَيْشَةَ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا

يَكُنُّ لِأَدْنَى لِوِصَالِ لِفْغَائِبِ ٤٣

يريد المسميات بالنساء فهذا كله يشبهه بقوله تعالى : (سبح اسم ربك) أي سبح مسمى هذه اللفظة التي هي الربّ ومسماتها هو الله تعالى : وقد احتج كثير من أصحابنا رحمهم الله على أن الاسم هو المسمى . يقول سيبويه في كتابه ٤٤ : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء . وردّ هذا كثير من المتكلمين وقالوا : هذا الكلام ليس فيه دليل قاطع على ما قالوه ، لأنه يمكن أن يريد بالأسماء المسميات ، كما قلنا في هذا الباب ويمكن أن يريد أصحاب الأسماء فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والذي عندي في ذلك أن سيبويه لا ينكر

أن يكون الاسم هو المسمى من جهة ويكون غيره من جهة أخرى على ما قدمنا ذكره ، وقد جاء في كتابه الأمران معاً . فقال في آخر باب الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول . فالأسماء المحدث عنها والأمثلة دليلاً على ما مضى ما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب والجلوس والضرب . وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء ، وظاهر كلامه هذا أنه أوقع الأسماء مواقع المسميات لأن الألفاظ لا يحدث عنها ولا توصف بأن الأحداث تكون منها ، فهذا ما قاله في هذا الباب . ثم قال في باب : تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء . وتقول إذا نظرت في الكتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا . إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام كما تقول : جاء القرية . وإن شئت قلت : هذه عمرو ، أي هذه الكلمة اسم عمرو . فهذا نص جلي بأن الاسم قد يكون غير المسمى ؛ فقد ظهر مما أوردناه من كلامه أن الاسم عنده قد يكون المسمى وقد يكون غيره على ما تقدم من قولنا وبالله التوفيق .

الباب الثالث

في تبين كيف يكون المسمى بمعنى الاسم الذي يراد به التسمية . هذا الباب ينكره أكثر من يسمعه ممن لم يتمهّر في معرفة كلام العرب حتى يبين له وجهه وهو الشيء يخص اللغة العربية ، ولا يكاد يوجد في شيء من سائر اللسان ولا غنى له في الغرض الذي يقصده المتكلمون في الاسم والمسمى [٩٨ ألف] ، وإنما ذكرنا هذا وشبهه لنستوفي الكلام في هذا المعنى الذي قصدناه .

اعلم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في ما أعلم في أن كل فعل تجاوز ثلاثة أحرف فإنه يجوز أن يأتي مصدره على مثال مفعوله قياساً مطرداً ، كقولك : انطلق ينطلق انطلاقاً ومنطلقاً والمفعول : منطلق به ، وأدخل إدخالاً ومندخلاً والمفعول مندخلاً ، ومزقه تمزيقاً [مُمَزَّقاً] ٤٥ ؛ وسرّحته تسريحاً [ومُسَرَّحاً] ٤٥ . قال الله تعالى : (وتدخلكم مندخلاً كريماً) ٤٦ . وقال : (ولقد بوأنا بني إسرائيل مَبْوَأً صدق) ٤٧ . وقال : (ومزقناهم كل ممزق) ٤٨ ، وقال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي ۚ فَلَا عِيَا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابَا ٤٩

وقال القطامي : مَا اعْتَادَ حُبُّ سُلَيْمَى حِينَ مَعْتَادِ ٥٠

وقال النابغة :

فَأُضْحِي فِي مَدَاهِنَ بَارِدَاتِ

بِمُنْطَلَقِ الْجَنُوبِ عَلَى الْجِهَامِ ٥١

وقال آخر :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلَا

وَأُنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانَ مِنَ الْكَرْبِ ٥٢

ويروى عن أبي حاتم أنه قال : قرأت على الأصمعي شعر العجاج ،

فلما انتهيت إلى قوله :

جَابَا تَرَى قَلِيلَهُ مُسَحَّجَا ٥٣

ردّ علي فقال : « تليله مسحّجا ، فقلت له : ما قرأته على أبي زيد إلا

هكذا . فقال : وما يكون مسحّجا ؟ فقلت له : مصدرا ، فقال : هذا لا يجوز .

فقلت له : ألم يقل جرير :

[أَلَمْ تَعْلَمْ] ٥٤ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي .

فكانه أراد تعليل ذلك ، وإنكاره ، فقلت له : لقد قال الله تعالى :

(ومزقناهم كل ممزق) « فسكت » وإنما أتى الأصمعي في هذا من ضعفه

في صناعة النحو ، فيقال على قياس ما ذكرناه : سميته أسميه تسمية

ومسمى كما تقول : سويت الشيء أسويه تسوية ومسوى وتقول :

أعجبني مسماك ابنك محمداً ، « كما تقول : « اعجبني تسميتك ابنك

محمداً » فيكون الاسم والمسمى والتسمية في هذا الباب ثلاثة الفاظ ٥٥

مترادفة على معنى واحد ، ومن هذا الباب قول الشاعر :

فَلَوْ كَانَ فِي لَيْلِي شِدَا مِنْ خُصُومَةٍ
لَلَوَيْتُ أَعْنَاقَ الْخُصُومِ الْمَلَاوِيَا ٥٦

يريد بالملاوي جمع ملووي وهو مصدر بمعنى التلوية ، كقولهم :
المسووي بمعنى التسوية .

الباب الرابع

في تبين كيف يكون الشيء الواحد مسمى من جهة وتسمية من جهة
أخرى .

اعلم أن قولنا اسم ، لفظة تجري مجرى الجنس والنوع لأنه يقع
تحتها جميع الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني كجوهر وعرض ورجل
وفرس وزيد وعمرو ، فكل واحد من هذه الألفاظ يقال له اسم وهو تسمية
لما تحته من معناه ، فيكون بإضافته إلى الاسم الذي فوقه مسمى ويكون
بإضافته إلى المعنى الذي تحته تسميةً واسماً . ومثال ذلك قولنا : زيد
وإنسان وحي ، فإنك تجد الإنسان الذي هو واسطة بين زيد والحي ،
مسمى إذ كان يقال عليه الحي ، واسماً إذ كان يقال على زيد ، وتجد
زيداً والإنسان وإن كان أحدهما مسمى والآخر اسماً له ، قد تساويا في
أنهما مسميان للحي إذ كان الحي يقال على كل واحد منهما وتجد
الحي الذي هو اسم للإنسان ، والإنسان الذي هو مسمى له قد تساويا في
أنهما اسمان لزيد ، فيجوز من هذه الجهة أيضاً أن يقال : إن الاسم هو
المسمى على ضرب من التأويل وإن كان غيره من جهة أخرى .

فهذا ما حضرني ، أعزك الله ، من القول في الاسم والمسمى ، فأما
الثمرة والنتيجة من معرفة الاسم ، هل هو المسمى أو غيره فإننا أضربنا
عن الخوض فيه لأن غرضنا في هذه المقالة إنما كان تبين : كيف يقال بأن
الاسم هو المسمى ، وكيف يقال إنه غيره وإن كان واحد من القولين
صحيحاً ٥٧ .

ونحن نحمد الله على نعمه ونسأله المزيد من قسمه لا رب غيره ، وصلى
الله على سيدنا محمد خاتم رسله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .
انتهى كتابةً ومقابلةً من أصل بآخره : بلغ مقابلة بحسب الطاقة
على نسخة بخط المؤلف المذكور فصح بصحته ولله الحمد والمنة وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم .

- (١) زيادة من نسخة ك ومن هنا تبتدىء ، الأصل ٩٦ ألف .
- (٢) في نسختي ب و ك : الخائضين .
- (٣) زيادة من نسخة ك .
- (٤) لم نجد له ترجمة لعله من ذكره صاحب كتاب المغرب في حلى المغرب (ط القاهرة ، ١٩٥٣ م) ص ٢٥١ (٣) .
- (٥) في الأصل : التنافي (٣٣) وما أثبتناه من نسختي ب و ك .
- (٦) زيادة من نسختي ب و ك .
- (٧) زيادة من نسختي ب و ك .
- (٨) زيادة من نسختي ب و ك . والاقتراب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (ط بيروت ، ١٩٠١ م) ص ٢ .
- (٩) في نسختي ك : يلتمس منه و ب : يريد .
- (١٠) زيادة من نسخة ك .
- (١١) سورة الأعراف والآية ١٨٠ .
- (١٢) مسند أحمد بن حنبل (ط القاهرة ، ١٣١٣ هـ) ج ٢ ص ٢٥٨ .
- (١٣) صحيح البخاري (ط ليدن) ج ٣ ص ٤٥٢ . باب النكاح والحديث : ١٠٨ .
- (١٤) في ديوانه (ط مكتبة دار صادر ، ١٩٥٣ م) ص ٧٩ .
- (١٥) في اللسان : ربت .
- (١٦) زيادة من نسخة ك .
- (١٧) في ديوانه (ط بولاق ، ١٢٥١ هـ) ص ٣٣ .
- (١٨) زيادة من نسخة ك .
- (١٩) زيادة من نسخة ك .

(٣) لم أجد ذكراً لابن جدار هذا في المغرب الذي نشره الدكتور شوقي ضيف في كلا جزأيه .

(٣٣) لعل هذا هو الصواب وما أثبتته تصحيف عنه ، أي كل من القولين ينفي الآخر ويدفعه .

- (٢٠) في الأصل : قولنا ، وما أثبتناها عن نسختي ب و ك .
- (٢١) في الأصل : اسم : ، والتصحيح عن نسختي ب و ك .
- (٢٢) في الأصل : إذا والعبارة تستقيم بما أثبتناه عن نسخة ك (٢٠) .
- (٢٣) في الأصل : يقول وأما التصحيح فمن نسختي ب و ك .
- (٢٤) في الأصل : المعنى فأثبتناها من نسخة ك .
- (٢٥) في الأصل بالطاء ، ولكن الصحيح بالطاء غير المعجمة كما وجدناها في نسخة ك .
- (٢٦) في ديوانه (ط لندن) ص ٥٧٠ . يوجد بيتان آخران بين هذين البيتين . شرح بسيط للبيت الثاني في الخزانة ج ٤ ص ٢٥٩ وما بعدها .
- (٢٧) والبيت في ديوانه (ط لندن) ص ٣٩٨ . ولكن الشطر الثاني فيه :
أَصِيْبَحُ أَعْلَى نُقْبَةِ اللَّوْنِ أَطْرَقُ
- (٢٨) في الأصل : سواء ، والصحيح ما أوردناها من نسخة ك وخزانة الأدب ج ٤ ص ٢٦١ .
- (٢٩) في ديوانه : ص ٦٠٩ انظر شرحه البسيط في الخزانة ج ٤ ص ٢٥٨ . في الأصل : فعدة مكان بصره .
- (٣٠) في ديوان ذي الرمة (ط لندن) ص ٦٠٩ . ولترجمة الراعي انظر : الأعلام للزركلي ج ٤ ص ٣٤٠ .
- (٣١) والبيت في الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣ مع شرحه .
- (٣٢) في شرح ديوانه (ط القاهرة) ، تأليف محمد اسماعيل عبد الله الصاوي) ص ٤٤٣ . إلا أن فيه يا أم والرواح مكان الرحيل . وفي ديوانه (ط المطبعة العلمية بمصر ، ١٣١٣ هـ) ج ٢ ص ٥١ توجد كلمة الرحيل أيضا .
- (٣٣) في الخزانة ج ٤ ص ٢٥٤ : يتواردان .
- (٣٤) وردّ عليه الإمام السهيلي في كتابه المعتبر ، فأورد البغدادي بعض ردّه في الخزانة ج ٤ ص ٢٥٤ .
- (٣٥) القرآن : سورة الأعلى والآية ١ .
- (٣٦) القرآن : سورة يوسف والآية ٤٠ .
- (٣٧) في نسختي ب و ك : إلا أنه .

(*) لعل ما أثبتته « اذ... » وأخطأ الطابع ، فهذا تستقيم العبارة .

- (٣٨) اختلفت النسخ في هذه العبارة وما أثبتناها عن نسختي ب و ك .
 وأما في الأصل : فتجعل التسمية وتسمية والعبارة وعبارة .
- (٣٩) زيادة من نسخة ب .
- (٤٠) في الأصل : قوله ، وما أثبتناها عن نسخة ب .
- (٤١) الهاشميات للكميت (ط ليدن) ص ٣٤ .
- (٤٢) في ديوانه (ط لندن) ص ٨٣ .
- (٤٣) لم نجد هذا البيت في ديوانه الذي جمعه الدكتور حسين نصار وطبع في القاهرة .
- (٤٤) سيبويه : الكتاب (ط بولاق ، ١٣١٦ هـ) ج ١ ص ١٤ ، ج ٢ ص ٣٥ .
- (٤٥) زيادة من نسختي ب و ك .
- (٤٦) القرآن الكريم : سورة النساء والآية ٣١ .
- (٤٧) القرآن الكريم : سورة يونس والآية ٩٣ .
- (٤٨) القرآن الكريم : سورة سبأ والآية ١٩ .
- (٤٩) في ديوانه ص ٦٢ . وفيه رواية أخرى :
 ألم تخبر بمسرحي القوافي (وهو من شواهد سيبويه ١١٩/١ ، ١٦٩ ،
 والمقتضب ٧٥/١ ، ١٢١/٢) .
- (٥٠) عجزه : وما تقضى بواقي دينها الطاوي
 ديوانه ، ص : ٧ ، طبعة ليدن ١٩٠٢ ، ولسان العرب (وطلد) .
- (٥١) في ديوانه ص ١٥٨ . وفيه فأضحت وهي صواب لأن ضميرها عائذ
 إلى السحب كما ورد ذكرها في الأبيات السابقة .
- (٥٢) البيت لكعب بن مالك ، انظر اللسان : قتل .
 (الصحيح أنه لأبيه مالك بن أبي كعب من أبيات في الأغاني ٢٣٨/١٦
 (ط . الدار) وهو من شواهد سيبويه ٢٥٠/٢ والمقتضب ٧٥/١ ،
 والخصائص ٣٦٧/١ ، ٣٠٤/٢) .
- (٥٣) في الأصل : بلبته وفي نسختي ب و ك - قليلة ، وهذه كانت رواية
 أبي حاتم : قليلة . الأرجوزة في ديوانه (ط ليبك) ص ٢ .
- (٥٤) زيادة من نسخة ك ، وديوان جرير .
- (٥٥) في نسخة ك : أشياء .
- (٥٦) البيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه الذي صنعه وحققته وأعدته
 للطبع ، وفيه أبيات أكثر من صنعة الدكتور حسين عطوان .
- (٥٧) في الأصل : صحيح ، فأثبتناها من نسخة ك .